

مشاكل وتحديات الاستقرار السياسي ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا

الباحث

فرج أبو القاسم محمد زهمول

Abstract:

The researcher tried to discuss the political problem in Libya after 2011, and the problem of the armed groups and their impact on political stability, and address the problem of civil-military relations in the Libyan situation in terms of the theoretical and practical dimension of this problem and different experiences in this subject, and analyzed the role of this institution in security and political issues, And its support for the democratic process in Libya. We have reached the important conclusion that the collection of weapons and the formation of a national army is the first task without which it is impossible to imagine the completion of the rest of the steps of democratic transformation in Libya.

It concludes the researcher that the military institution building factors are the political consensus and the development of a Libyan national program includes in its provisions to build a military institution with a strategy for the disarmament of the armed groups plan soon, to be at a later stage of the drafting of civil-military relations based on new data that will be produced through this program.

المخلص

حاول الباحث مناقشة المشكلة السياسية في ليبيا بعد عام 2011، ومشكلة الجماعات المسلحة وتأثيرها على الاستقرار السياسي، ومعالجة إشكالية العلاقات المدنية العسكرية في الحالة الليبية من حيث البعد النظري والتطبيقي لهذه الإشكالية والتجارب المختلفة في هذه الموضوع، وتناولنا بالتحليل دور هذه المؤسسة في القضايا الأمنية والسياسية، وفرص دعمها للمسار الديمقراطي في ليبيا، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن جمع السلاح وتشكيل جيش وطني هي المهمة الأولى التي بدونها لا يمكن تصور استكمال بقية خطوات التحول الديمقراطي في ليبيا.

ويستخلص الباحث أن عوامل بناء المؤسسة العسكرية هي التوافق السياسي ووضع برنامج وطني ليبي يشمل في بنوده بناء مؤسسة عسكرية مع وضع خطة استراتيجية لنزع السلاح من الجماعات المسلحة في أقرب وقت، على أن يتم في مرحلة لاحقة صياغة العلاقات المدنية العسكرية بناءً على المعطيات الجديدة التي ستنتج عبر هذا البرنامج.

الكلمات الدالة: الاستقرار السياسي، المؤسسة العسكرية، التوافق السياسي.

مقدمة:

في ضوء التطورات التي مرت بها ليبيا بعد ست سنوات من ثورة 17 فبراير عام 2011، ما زالت هناك عوائق تحد من دعم المسار السياسي في ليبيا، يأتي في أولها الانقسام السياسي، فهناك حكومة برئاسة عبد الله الثني تقول خليفة بلقاسم حفتر: (أنها تملك الشرعية مدعومة من البرلمان (المنعقد بمدينة طبرق) ويدعمها الجنرال خليفة حفتر عسكري ليبي من مواليد (1943م) بمدينة أجدابيا الليبية، انشق عن نظام القذافي في الثمانينات، وعاد إلى ليبيا مع انطلاق ثورة 17 فبراير (2011م)، وشارك في العمل العسكري والسياسي لإسقاط القذافي، وتولى لمدة وجيزة قيادة جيش التحرير الذي أسسه الثوار) ، وأخرى في طرابلس برئاسة فايز السراج ويدعمها المجتمع الدولي، وفي هذا الصدد قد بدأت خطوات نحو استعادة الأمن في ليبيا في ضوء قرار بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا نحو رفع الحظر على تصدير السلاح إلى ليبيا.

كما أن ذلك يأتي بعد قرار المجلس الرئاسي في 10 مايو (2016م) الذي يقود حكومة الوفاق الوطنية الليبية بتشكيل الحرس الرئاسي تضم قوات من الجيش والشرطة كقوة عسكرية نظامية تتبع القائد الأعلى مباشرة (رئيس مجلس الوزراء) وتتمتع بالذمة المالية والإدارية المستقلة لتأمين المقرات الرئاسية والسيادية والمؤسسات العامة في الدولة، بالإضافة إلى الأهداف الحيوية من منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية ومصادر وخطوط المياه ومحطات الطاقة الكهربائية، وهذا القرار يهدف إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة التابعة للدولة والتي تفككت خلال الفترة الماضية، وفي ظل انتشار السلاح في المجتمع الليبي، واحتفاظ بعض جماعات المسلحة الليبية بالسلاح بعد انهيار نظام القذافي عام (2011م).

ومن هنا يأتي السؤال المتعلق بتحدي بناء الدولة الليبية والتي يأتي على رأسها التحديات الأمنية والاقتصادية ومسار التحول السياسي والاستقرار في ليبيا، بالإضافة إلى موقع المؤسسة العسكرية من ذلك ودورها في دعم التحول السياسي والاستقرار السياسي والاقتصادي، والأهم من ذلك كيفية صياغة وشكل العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا.

إن إعادة بناء ليبيا مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية في هذا البناء وكيفية إنهاء الانقسام المجتمعي الذي تشهده ليبيا بعد سقوط نظام القذافي عام 2011، وانتشار السلاح مع كافة أفراد المجتمع الليبي وعدم الانصياع لقرارات المجلس الوطني الانتقالي الليبي هو أحد التحديات التي تشهدها المنطقة العربية في هذه المرحلة،، أضاف إلى ذلك عدم الاستقرار الأمني والمؤسسي في ليبيا ودور المؤسسة العسكرية في إعادة الاستقرار وبناء الدولة الليبية.

مشكلة الدراسة:

ترتبط عملية الاستقرار السياسي لليبيا بتطورات الأزمة السياسية وتعقيداتها على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية ، والتي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار داخلياً وخارجياً ، ويعد عدم وجود مؤسسة عسكرية بالمعنى المؤسسي لهيكل الجيوش النظامية ، حيث أن المؤسسة العسكرية في ليبيا لم تشهد حالة استقرار نتيجة لحالة التهميش من قبل النظام السابق على حساب دعم وتقوية الوحدات الأمنية التي كانت تابعة لرأس النظام بشكل مباشر ، ومن هذا المنطلق سوف يتناول هذا البحث اشكالية قضايا العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا في ضوء الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، ودور الجنرال حفتر وتأثيره على عملية الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (2011-2017م). ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي : ما هو مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا في ضوء الاتفاق السياسي الليبي؟.

تساؤلات الدراسة:

1. ما طبيعة المشكل السياسي في ليبيا بعد (2011/2/17م)؟
2. ماهي اشكالية الجماعات المسلحة والمعضل الأمني في ليبيا؟
3. ماهو دور المؤسسة العسكرية في القضايا الأمنية؟
4. ما هو مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لكونها تسلط الضوء على المشكل السياسي في ليبيا خلال الفترة من (2011-2017م)، وما ترتب على هذا المشكل من تحديات كثيرة لعل من أهمها التحديات الأمنية ، ومسار التحول السياسي والاستقرار في ليبيا، ودور المؤسسة العسكرية ومدى التزامها بدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي وكيفية صياغة وشكل العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس لمعرفة مشكلة الاستقرار السياسي في ليبيا وتحدياتها والعلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية في ليبيا ، والتعرف على مشكلة انتشار السلاح والجماعات المسلحة وضرورة دمجها أو العمل على نزع سلاحها واحتكار السلاح بيد القوات المسلحة ، ومساهمة مؤسسة الجيش في الاستقرار السياسي وامثاله للسلطة المدنية وعدم مزاحمته في اختصاصها.

الإطار النظري

يتمثل الاستقرار السياسي في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله المحافظة عليها، في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات المواطنين وحاجاتهم (العثماني، 2010).

ويخلص (ريتشارد هيقوت) إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو "قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح و حل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات و الحد من العنف السياسي و تزايد شرعية النظام .(بدرالدين، 1981) " .

وفي الحالة الليبية موضوع البحث فإن العلاقات المدنية العسكرية لها دور كبير في عملية الاستقرار السياسي ن لاسيما وانه قد تم عسكرة ثورة السابع عشر من فبراير عام (2011 م) في ظل موجة الربيع العربي التي شهدته بعض البلدان العربية .

المشكل السياسي في ليبيا بعد الثورة:

كانت أولى بشائر التحول الديمقراطي في ليبيا هي تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الرحيم الكيب المكلف من المجلس الانتقالي الليبي في 22 أكتوبر عام (2011 م) بعد أن نالت ثقة المجلس الانتقالي الليبي، وكان أهم أولويات تشكيل هذه الحكومة إنشاء جيش وطني للليبيا وقوات للأمن لإستيعاب الثوار ممن يرغبون في الانضمام إلى الجيش رغم وجود حالة من الانقسام بين الفصائل المسلحة الليبية خاصة في ظل بعض الاعتراضات التي تعلقة بتشكيل الحكومة الليبية.

إلا أن أعنف التهديدات التي تواجه ليبيا اليوم لا تأتي من أطراف دولية أو إقليمية، إنما من الداخل ومبعثها غياب الدولة الذي يمثل تهديداً للمجتمع. وقد عكس عمق الأزمة السياسية التي تواجه ليبيا عجز النخب السياسية عن التوصل إلى اتفاق على الصورة النهائية لمؤسسة الدولة التي تحظى بالشرعية والاحترام من كل الأطراف وهو ما تبين عند اختطاف على زيدان على يد بعض الميليشيات المسلحة عام (2013) وهو ما أبرز ضعف الدولة الليبية في (2013، Meghan) ومواجهة هذه الجماعات المسلحة ودمجها في الدولة الليبية الوليدة) جميع الأطراف الليبية، وصياغة اتفاق سياسي يعيد إلى ليبيا حالة الاستقرار السياسي في مسار ديمقراطي. (الفريق الليبي، 2016)

منذ صيف (2014م)، يتنافس برلمانان وحكومتان في الاعتراف بأنه الطرف الممثل للسلطة الليبية، من دون أن تكون لأي طرف سلطات حقيقية تمارس على رقعة واسعة من أرض ليبيا ولا شرعية عابرة للأقاليم والمجتمعات

المحلية. بل لم يعد يُعرف أي معنى بعد نشوء "فجر ليبيا" والتابعة لبرلمان طرابلس بالعاصمة، وفي مقابل "عملية الكرامة" التي ترتبط ببرلمان طبرق (كولومبيه، 2016).

وحتى الآن وفي ظل أفضل الظروف، فإن بناء المؤسسات السياسية والادارية سيكون صعباً، وما زاد التحدي بشكل كبير، هو ضعف البنية السياسية للسلطات الليبية، وانعدام الأمن على نطاق واسع في ظل تفشي العنف في ظل انتشار الثقافة القبلية بين أفراد المجتمع الليبي، فضلاً عن انعدام التوازن الاقتصادي والإجتماعي بين المدن الليبية فالأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في بنغازي تختلف عن طرابلس، الأمر الذي ترك انطباعاً سلبياً لدى سكان شرق ليبيا، خاصة أن نحو 91 % من الثروة النفطية في ليبيا تقع في حوض سرت (شيفز، مارتيني، 2014).

لقد أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو (٢٠١٢م) عن هيمنة تحالف الإسلاميين المكون من حزب العدالة والبناء - الإخوان المسلمين - والجماعة الليبية المقاتلة التي انخرطت في العمل السياسي وتحالفات قبلية وميليشيات، على خلفية "جهادية" سابقة وقوى مؤسسات الدولة الانتقالية، ونجحت في تقليص المساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي. (الشيخ، بلا).

ومع تصاعد الأزمة السياسية أعلن اللواء المتقاعد بالجيش الليبي، خليفة حفتر في بنغازي في ١٦ مايو (٢٠١٤م) عن إطلاق ما أسماها "عملية الكرامة"، لمحاربة الإرهابيين والتكفيريين، لتبدأ مرحلة التغييرات الكبيرة. فقبل تلك العملية كان يسود البلاد صراع سياسي بين أحزاب ليبرالية وأخرى إسلامية داخل ردهات المؤتمر الوطني العام والحكومات المتعاقبة (الشيخ، بلا).

لكن بعد انتخاب مجلس النواب في يوليو ٢٠١٤ (حل محل المؤتمر الوطني ثم قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته)، أبدى المجلس، الذي يعقد جلساته في مدينة طبرق، دعماً لعملية حفتر بلغ حد اعتبار قواته "جيشاً نظامياً" ثم ضم المجلس "عملية الكرامة" إلى عمليات ما يسميه بـ"الجيش" وقرر إعادة حفتر إلى الخدمة العسكرية، بحيث أضحى هناك حكومة وبرلمان في طرابلس وحكومة وبرلمان في طبرق، فضلاً عن قوة عسكرية هنا وأخرى هناك يسميها كل فريق "الجيش" (الشيخ، بلا).

إشكالية الجماعات المسلحة والمعضل الأمني

رغم السلمية التي بدأتها ثورة 17 فبراير في ليبيا إلا أنها سرعان ما أخذت منحى العنف مع قيام القوات التابعة للذفافي بالهجوم المسلح على المتظاهرين، مما أجج الوضع في ليبيا وأدى إلى قيام الثوار بحمل السلاح وتدخل الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن بقراره رقم 1973 في 17 مارس 2011 والذي مهد لدخول قوات حلف شمال الأطلسي

إن نجاح المسار الديمقراطي في ليبيا يتوقف على نبذ الجماعات المتشددة للعنف والإرهاب وإلقاء السلاح، والانخراط في العمل السياسي والمساهمة في الحفاظ على أمن المدن من منطلق أنهم ليبليون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع يسهم في تعزيز أمن البلاد وتطورها.

مشكلة بناء المؤسسة العسكرية:

لقد أفضت الحرب الليبية إلى تفكيك قطاع الأمن في ليبيا فحدث انقسام واضح بين القوات المسلحة التي شكّلت إبان حكم القذافي من جهة، والقادة الميدانيين الذين تولوا معظم القتال في الحرب من جهة أخرى. وكان ولاء العديد من الجماعات المسلحة التي هي الطرف المسيطر على الأرض، مرتبطاً بالقادة المحليين والمجتمعات المحلية.

وبسبب الحاجة الملحة لمعالجة المسائل الأمنية اعتمدت الحكومة الانتقالية الأولى على الأولوية الثورية والجماعات المسلحة وإيصال المسؤولية الأمنية إليها، على الرغم من أنها مسئولة الدولة مما أحدث ارتباكاً وقلق غير عادي وترتيبات غير متوازنة بين هذه الجماعات التي ترعاها الدولة والجيش والشرطة المسؤولين بالأساس عن (2014). وكان لإخفاق القوى السياسية فيما بينها في المؤتمر الوطني العام عاملاً آخر ساهم في Wehrey, الأمن) شلل المؤسسة التشريعية، مما أتاح الفرصة للجماعات المسلحة في أخذ دور الفاعل الرئيسي في تصعيد حدة النزاعات السياسية، والتي لم تستهدف فقط السيطرة على المؤسسات السياسية وإنما أيضاً قطاع الأمن) Wehrey, (2014

أدى ذلك إلى نشوء عملية الكرامة والتي تستهدف إلى إحكام الأمن في بنغازي بعد استياء ضباط الجيش من النظام السابق مما يصفونه بالتواطؤ من قبل المؤتمر الوطني العام في التعامل مع الاسلاميين، وسرعان ما انضم إليهم مسلحون من غربي ليبيا وعلى نحو خاص مدينة الزنتان، ونتج عن ذلك انقسام البلاد إلى معسكرين متحاربين، لكل منهما داعموه من القوى الإقليمية أحدهما يقوده الاسلاميين ويتمركز في طرابلس ويعرف بمعسكر "قجر ليبيا، (2014) Wehrey, والآخر يتمركز في شرق ليبيا بطبرق ويقوده خليفة حفتر ويُعرف بمعسكر عملية الكرامة)

ونتيجةً لجهود الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص في توقيع اتفاق بمدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر والتي حصلت على اعتراف دولي من قبل * 2015 تم على إثره تشكيل حكومة وفاق وطني بقيادة فايز السراج الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، كما أن هناك قوى إقليمية كمصر بدأت في الاعتراف بها، وذلك باستقبال القيادة السياسية في مصر لفايز السراج خلال زيارته لمصر في مايو (2016م) (علي، 2014).

وقد عملت حكومة الوفاق الوطني في ليبيا على تشكيل قوة عسكرية نظامية جديدة تحت مسمى "الحرس الرئاسي" تتركز مهماتها على حماية المقرات الرسمية وتأمين الحدود وحراسة الوفود، بحسب ما جاء في القرار صادر عن الحكومة. وأصدر المجلس الرئاسي الذي يقود هذه الحكومة والمؤلف من رئيس مجلس الوزراء ونوابه القرار

* فايز السراج: سياسي ليبي ولد في 20 فبراير عام 1960 بطرابلس وتم اقتراحه في أكتوبر 2015 رئيساً لحكومة الوفاق الوطنية، وهو عضو مجلس النواب عن دائرة حي الأندلس بطرابلس، وحالياً رئيس المجلس الرئاسي الليبي منذ 12 مارس 2016م (الشيخ ، بلا).

بصفته "القائد الأعلى للجيش الليبي"، بحسب ما جاء في القرار الذي نشر بتاريخ 10 مايو 2016م على صفحة الحكومة بموقع فيسبوك. المادة الأولى من القرار تنص على تشكيل "قوة عسكرية نظامية تسمى الحرس الرئاسي تتبع القائد الأعلى مباشرة وتتمتع بالذمة المالية والإدارية المستقلة (الشيخ ، بلا) ..

ولقد أثار قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية بإنشاء جهاز الحرس الرئاسي أسئلة عديدة، هل هو نواة لجيش ليبي جديد أم حرس جمهوري يعيد منظومة القمع القديمة أم بديل للجنرال المنشق خليفة حفتر؟

فمجلس الدولة الذي يعد غرفة تشريعية بحسب الاتفاق السياسي يرى أن هذا القرار أمر تنفيذي يخص المجلس الرئاسي وحده، وقد كشف نائب رئيس مجلس الدولة أنهم فوجئوا بهذا القرار، مؤكداً عدم استشارتهم فيه، وتمنى من وجهة نظره الشخصية أن يكون هناك "تساو بين المجلس الرئاسي ومجلس الدولة في هذا القرار، مع أن التشاور ليس ملزماً بالنسبة للمجلس الرئاسي". أما عن إمكانية تقديم دعم نوعي عسكري لهذه القوة من قبل المجتمع الدولي، فالمجتمع الدولي بحسب النائب الليبي مستعد دائماً لتقديم الدعم الفني واللوجستي والمادي، ولكن تقديم دعم نوعي huffpost، بأسلحة وعتاد ثقيل أمر مستبعد كون الحرس الرئاسي ليس جيشاً أو قوة عسكرية ذات مهام قتالية)،
(2016).

ويعتقد البعض أن هذا الجهاز سيكون نواة الجيش الليبي الجديد بحكم الصلاحيات الممنوحة له، وبالتالي استحداثه سيميزه أيضاً عن القوات العسكرية التي تتبع اللواء خليفة حفتر التي كان يعدها مؤيدوه هي الجيش الليبي الشرعي، وهذا الأمر كان ومازال يعد موضع خلاف رئيسي بين الفرقاء الليبيين.

مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا:

أدى اندلاع ثورات الربيع العربي في إعادة قضايا العلاقات المدنية العسكرية في دائرة الاهتمام العالمي بعد الفترة التي تراجعت فيه هذه القضايا في الدول النامية في فترة التسعينيات من القرن الماضي التي شهدت تحولات سياسية نحو الانتقال الديمقراطي والحكم الرشيد وبناء دولة القانون ومن هذه الدول البرازيل والأرجنتين والمكسيك وكذا دول أوروبا الشرقية، إلا أن الوضع في الدول العربية اختلف من الناحية الواقعية حيث أن هذه القضايا برزت مرة أخرى عند صعود دور هذه المؤسسة العسكرية وتصدرها للمشهد السياسي في الدول العربية مرة أخرى. (الجبور، 2014).

وتأتي ليبيا ضمن هذه الدول التي برز فيها صعود العسكريين لاسيما في فترة القذافي عبر إلتحاق الجماعات القبلية الموالية لنظامه خلال فترة حكمه والتي دامت لأربعين عاماً، بالإضافة إلى عملية الكرامة والتي يقودها رفيقه خليفة حفتر- في انقلاب سبتمبر عام 1969م- ضد ما يصفهم بالإرهابيين في مدينة بنغازي منذ عام 2014م.

أما في الوقت الحالي وبعد تشكيل حكومة الوفاق الوطنية وحصولها على التأييد الدولي، قامت مؤخراً بوضع اللجنة الأولى بإصدار قرار لإنشاء قوات الحرس الرئاسي لحماية الحدود برياً وجوياً وبحرياً ومؤسسات الدولة، ورغم ذلك يظل طرق وآليات تسليح هذا الجيش تواجه معضلة في ظل حظر تصدير السلاح إلى ليبيا بالإضافة إلى انتشار السلاح مع أفراد المجتمع الليبي والكتائب الثورية وكذا انتشار وتمدد تنظيم داعش (كولومبيه ، 2016).

فقضية العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا تعد إشكالية في دولة لم تشهد وجود مؤسسة عسكرية بالمعني المؤسسي لهيكل الجيوش النظامية التي تحمي البلاد من الاعتداء الخارجي، بل إن الأمر تعدى ذلك في ظل السياسات التي اتبعها القذافي في توريد السلاح للقبائل الليبية لكسب ولائهم والتحاق أبنائهم بالجيش بل كان هناك أيضاً اللجان الثورية والتي كانت لها دور أمني لحماية النظام وساهمت في اندلاع العنف المضاد ضد الثورة الليبية عام (2011م).

ومن هذا المنطلق سوف تناول إشكالية قضايا العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا لاسيما بعد الاعلان عن تشكيل حكومة الوفاق المنبثقة على اتفاق الصخيرات، بالإضافة إلى الدور العسكري الذي يلعبه خليفة حفتر في طبرق مدعوماً ببعض دول الجوار الاقليمي وتأثيره على شرعية حكومة الوفاق (ماضي، 2012).

مفهوم العلاقات المدنية العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية أحد المكونات الأساسية لأي نظام سياسي ، وقد أثارت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية اهتمام الباحثين والمتخصصين ، وزاد الاهتمام بالعلاقة بين المؤسستين بعد التدخلات العسكرية المتكررة في الحياة السياسية وزيادة دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي، فقد أعاد الدور الذي قامت بها المؤسسة العسكرية في دعم أو مواجهة الثورات العربية إلى طرح تساؤلات حول نمط العلاقات المدنية - العسكرية في العالم العربي والدور السياسي للعسكريين، لاسيما في ظل اختلاف موقف العسكريين في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية من مطالب الإصلاح السياسي، والتي تبنتها الشعوب العربية وأسباب تغيير موقف العسكريين من دعم وبقاء النظم السلطوية في السلطة، وذلك لارتباط قيادتها بصلات وثيقة بالمؤسسة العسكرية، وحول التأثير السياسي للعسكريين من حيث الواقع، وعدم تجاوز العسكريين لدورهم في حماية الدولة إلى التدخل في الشؤون السياسية (الجبور، 2014).

فمفهوم العلاقات المدنية العسكرية ودراساته يهتم بكيفية تكامل الأدوار وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية. وتشير العلاقات المدنية العسكرية إلى أنماط علاقات الانصياع والضغط والتأثير فيما بين القوات المسلحة والقيادة المدنية السياسية للدولة. ففي النظم الديمقراطية ترسم القوانين والدستور حدود هذه العلاقات وطبيعتها بحيث تكون هذه الحدود جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة العسكرية، ترعاها الحكومة وترضى بها المؤسسة العسكرية وينصاع لها المنتسبون لها من جنود وضباط، ففي الأعراف الديمقراطية تخضع المؤسسة العسكرية للقرار المدني الصادر من القيادة السياسية للدولة وتكون مباشرة تحت امرة الرئيس والبرلمان والمؤسسات (Bard، 2014) . التشريعية)

وتتداخل دراسة العلاقات المدنية - العسكرية ولها ارتباطا وثيقا بعمليات الانتقال من عملية واحدة من نظام حكم إلى آخر، سواء من خلال الانقلابات العسكرية، أو من خلال سياسية غير عنيفة والإصلاحات، وإرساء الديمقراطية بصورة أعم. ومن السمات المركزية للنظم الديمقراطية السيطرة المدنية على الجيش، في حين سمة بارزة من الحكم Bard الاستبدادي والديكتاتوريات هي الحكم العسكري المباشر، أو النفوذ العسكري الشديد، على المؤسسات المدنية (Bard، 2014).

(1957م) إلى جدوى هذه العلاقة حيث أن المؤسسة Samuel P.Huntington ويشير "صمويل هنتجتون" العسكرية تقبل بوصاية السلطة المدنية عليها حسبما تحدده القوانين والدستور للمصلحة العامة للمجتمع. وهم يقبلون بذلك كونهم جزءا من المجتمع. وعلى الرغم من خضوع المؤسسة العسكرية لقرارات السلطة المدنية على أنها السلطة

العليا في الدولة، إلا أنه يكون لها استقلالها التام فيما يتصل بلوائها الداخلية المنظمة لشؤون العمل العسكري داخل المؤسسة. وبهذا الفهم فمن الطبيعي أن تواجه الدول حديثة التحرر من قبضة الحكم الشمولي تحديات كبيرة في ترويض المؤسسة العسكرية لضمان حيديتها وغرس مبادئ المهنية والحياد وعدم الانحياز والتعصب للمؤسسة والانصياع التام لسلطة المؤسسات المدنية إذا ما أريد حقا انتهاز حكم ديمقراطي حقيقي. ففي النظم الديمقراطية تقوم العلاقات المدنية-العسكرية على تطبيق خاص للتمثيل النيابي يكون في الاشتراك في القناعة التامة بأن الموكلين (النواب السياسيين) المنتخبون يهيمنون على الموكلين العسكريين الذين أوكلهم الجمهور بحماية الأمن الوطني. ومن هنا يمكن القول أن قبول مبدأ الازعان للسيطرة المدنية من قبل المؤسسة العسكرية المطيعة هو جوهر العلاقات المدنية-العسكرية في النظم الديمقراطية. يؤدي الضباط اليمين للحفاظ على تراب الوطن وصون دستور البلاد، وهي الحفاظ على تراب الوطن وقيم الأمة ومصير البلاد. وعليه :المهام التي أوكل الشعب المؤسسة العسكرية القيام بها يكون تصرف أي مهني عسكري مرتبط بتنفيذ المهام الموكلة اليه في خدمة المواطنين في دولة ديمقراطية وضعوا ثقتهم فيه بأن دولتهم وما تقوم عليه من قيم الحرية والديمقراطية والكرامة ومؤسساتها المدنية وقضائها المستقل ستظل في الحفظ والصون.

وتوجد مفاهيم ترتبط أكثر وتتعلق بانخفاض نفوذ المؤسسات العسكرية والأمنية نذكر منها ما يلي:

1. **الانتقال الديمقراطي** والذي يشير إلى تحويل السلطة من يد الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، وعادة ما يتحقق الانتقال بعد انهيار النظام القديم، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته وإجراءاته وضماناته المتعارف عليها. في هذه الحالة لا يتخلص النظام الديمقراطي الوليد من كل المشكلات التي كانت قائمة قبل الانتقال مثل تجاوزات العملية الانتخابية، أو انخفاض الوعي السياسي، أو تخلف الوسائل الإعلامية، أو بالطبع نفوذ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية (ماضي، 2016).
2. يلي ذلك **عملية التحول الديمقراطي** وهي عملية ممتدة بمراحل متعددة تختلف أبعادها من دولة إلى أخرى، وقد تشتمل على عمليات مرتدة تعمل في الإتجاه المعاكس، وتنتهي (في حالة النجاح) إلى حالة جديدة هي ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي بمعنى الحالة التي يمكن معها القول، بقدر كبير من الثقة، أنه لا خطر على النظام الديمقراطي لا من الجيش ولا من الأحزاب ولا من الجماهير ولا من الخارج. إنها الحالة التي توصف معها النظم الديمقراطية بأنها نظم راسخة وتتصل هذه الحالة الأخيرة بمؤشرات مختلفة تختلف من حالة إلى أخرى، أبرزها وجود اجماع معقول بين النخب والجماهير على الديمقراطية وقواعد اللعبة الديمقراطية كمبدأ وليس كإجراء، وكذا مشاركة واسعة للناخبين في الانتخابات، واقتناع كل القوى السياسية الرئيسة بأنه لا بديل عن العملية الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية، وعدم وجود مؤسسة ما أو جهة قادرة على أن تدعي لنفسها

حق الإعتراض على قرارات وسياسات صناع القرار المنتخبين كالمؤسسة العسكرية أو الدينية، وشيوع الثقافة الديمقراطية وسط الشعب وغير ذلك (ماضي، 2012) .

3. **مفهوم التغيير السياسي** : يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي(صبري و ربيع،1994).

مفهوم الإصلاح السياسي : إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، حيث وجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت وما زالت الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم ، فضلا عن كونها موضوعا رئيسيا في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام ميكافيلي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في (2003، Mclean and McMillan القرن العشرين)

أما في العالم العربي فإن فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774، ثم امتدت لاحقا إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية، والإصلاح هو " التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصحيح اعوجاج، فالإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو ايجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية. والإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة أو أو التغيير Change مثل: التنمية السياسية Political Development أو التحديث، Modernization ، التغيير السياسي وهي جلها مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنه Political Change أو التحول ، Transition، (2003، Mclean and McMillan الوطن العربي)

4. **مفهوم المؤسسة العسكرية** : المؤسسة العسكرية أو الجيش هو مؤسسة تضم مجموعة من الأفراد المكونين عسكريا والمعروفين عموماً باسم الجنود، وهو يتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة .كما أنه وجد من أجل ضمان الأمن داخل وخارج الت ا رب الوطني وحماية المواطن وممتلكاته في حالة وجود أخطار

خارجية تهدد سلامة واستقرار البلاد، وحفظ النظام داخله، ومنه يتجلى الهدف الذي لأجله تأسس، وهو تحقيق السلام عن طريق الدفاع عن المصالح الحيوية للأمة (عميرة ، 2009) .

5. **مفهوم العقيدة العسكرية** : مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطني، ويمكن تعريفها بأنها مصطلح عسكري عام لوصف أداء الوحدات والقوات خلال الحملات والعمليات والمعارك والاشتباكات العسكرية المختلفة، وتشكّل في الأساس خطوط عريضة ومقترحات عملية لتقديم إطار عمل قياسي موحد داخل المؤسسة العسكرية الواحدة تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرد قوانين ونظريات جامدة، إلا أن هذا المفهوم بالنسبة لدول العالم الثالث ومنه المنطقة العربية فإنه تطبيقاً قد أدى إلى التدخل في الحياة السياسية والاقتصادية وأضعف الحياة الاقتصادية وعزز من عدم الاستقرار الاجتماعي وحل محل السلطة المدنية (Mclean and McMillan، 2003).

فالعلاقات المدنية العسكرية هي إحدى الفروع المعرفية لعلم الاجتماع السياسي والذي شرع في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية، والذي على إثره ظهرت العديد من المؤلفات ومن بينها كتاب والت ويتمان روستو "مراحل نمو الاقتصاد الأمريكي" الصادر عام 1960، والذي أشار إلى ثلاث مراحل للنمو تواجه البلدان للتنمية، حيث يرى المؤلف أن التطور في العالم الثالث كان مغايراً للتصور الليبرالي (هانتجتون)، إذ ازداد تدخل الجيش في هذه البلدان، فتباينت تفسيرات هذا التدخل العسكري في الميدانيين السياسي والمدني، من مقارنة تغزو الأمر إلى العوامل الثقافية، وأخرى تعيد الأمر إلى التدخل الخارجي، وثالث يرجعه إلى طبيعة الدولة حديثة أم تسلطية، أو التركيز على المعطيات الذاتية للمؤسسة العسكرية (الكيلاني، 2016).

كما أن هناك مؤلفات تناولت تصاعد دور العسكر وأبرزها كتاب "أريك نوردينغر"، وفي حقيقة الأمر إن المؤلفات التي جذبت الجمهور والأنظمة في المرحلة (اليسارية - القومية) هي مؤلفات قدمت وجهة نظر مغايرة لوجهة النظر الليبرالية الغربية، مثل مؤلفات شارل بنتهايم، وبول باران، وتوماس سننتش، وأصحاب (نظرية التبعية). في المقابل قدم الاتحاد السوفييتي السابق نظرية موازية تسوغ له تحالفه مع الأنظمة العسكرية الاستبدادية. وهي نظرية (التطور اللارأسمالي). ولقد اتسمت بعض المؤلفات بالطابع اليساري فهي لم تعترض على دور العسكر في السيطرة على السلطة، بل تحبذه، إذا كان العسكر من الطبقات الشعبية، واتخذوا طريق التنمية التقدمية: مركزية سياسية واقتصادية وتنامي دور الطبقات الشعبية، وبناء اقتصاد بعيد عن التبعية، ومعادي للإمبريالية (سليمان، 2015).

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي وتطلع الشعوب العربية إلى نظم حكم ديمقراطية تقوم على حكم القانون والمؤسسات والمواطنة، وتحترم حريات الإنسان وكرامته، وتضع سياسات تنموية حقيقية تستفيد منها الطبقات الفقيرة

قبل الميسورة، ظهرت إشكالية جديدة، هي كيفية معالجة موقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي المنشود في ظل تعاظم دور المؤسسة العسكرية (ومعها المؤسسات الأمنية والمخابراتية الأخرى) دون تعريض البلاد إلى خطر التقسيم في الداخل أو الإستهداف من الخارج.

هذه إشكالية حقيقية بالنظر إلى أن هناك جيوش تسيطر على أجزاء ليست باليسيرة من الاقتصاد الوطني، كما أن هناك جيوش ذات طبيعة طائفية أو قبلية. هذا ناهيك عن العلاقات القوية التي ربطت بعض قيادات هذه الجيوش بالدول التي تقدم لها السلاح والتدريب والتمويل. وفي ظل التوتر القائم منذ عقود فيما يخص الصراع العربي الصهيوني ووجود دولتين رئيسيتين على الحدود مع فلسطين المحتلة من دول الربيع العربي، فإن الأمور تزداد تعقيدا (ماضي، 2012).

وعادة ما تتأثر عملية معالجة العلاقات المدنية العسكرية بعدد من العوامل، أولها شرعية وقوة الحكومة المدنية المنتخبة وحجم الدعم الشعبي الذي تمتلكه: هل هي حكومة تتمتع بأغلبية بسيطة أم أنها تتمتع بأغلبية واسعة بالبرلمان؟ وهل تقوم الحكومة بالضغط على الجيش في القضايا المصيرية ذات العلاقة بالجيش أم لا؟ وما درجة التوافق والتحالف بين القوى المدنية حول مسألة إزاحة النفوذ العسكري؟ احتاج الأمر، في الأساس، إلى نوع من الشراكة السياسية بين القوى السياسية لمعالجة المسألة والتفاوض مع الجيش حول مستقبل العلاقات المدنية العسكرية. هذا بجانب الطريقة التي تمت بها عملية التفاوض مع الجيش: هل قدمت كل الطلبات مرة واحدة (في الأرجنتين قدم كل شيء مرة واحدة فكانت النتيجة التعثر لفترة طويلة)، أم تم الأمر بشكل تدريجي (كما في حالة اسبانيا والبرازيل)؟ وللعامل الخارجي أثره أيضا: هل هناك تهديد خطير للأمن القومي من الخارج؟ هل يرتبط الجيش بعلاقات قوية مع Huntington (1991). دول أو دول قوية؟

ويرتبط بما سبق ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لبناء جسور من الثقة بين المدنيين والعسكريين لتقوية الديمقراطية. وهنا ظهرت آليات مختلفة منها إشراك العسكريين في مناقشة التشريعات ذات الصلة بالشؤون الأمنية والإستراتيجية، ووضع نظام تدريب وتنقيف ديمقراطي داخل الجيش، والاعتماد على خريجي العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تجنيد ضباط الاحتياط، ومعاملة العسكريين قضائيا بنفس معاملة المدنيين، والاهتمام بنظام معاشات العسكريين، وغير ذلك.

وفي حالات أخرى، فشلت عملية حسم دور الجيش وبقي الجيش في السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر (كما (1991)، لأسباب مختلفة أهمها أن الجيش Huntington. حدث في نيوجينيا، باكستان، بورما، اندونيسيا، تركيا) كان على درجة عالية من التنظيم والانسجام مقارنة بالأحزاب القائمة، ووجود درجة عالية من الانقسام في النظام

الحزبي ودرجة عالية من عدم الاستقرار في الحكومات. بجانب خوف الجيش من نقص الميزانية وتقليص حجمه، أو وجود طموحات شخصية لبعض القادة. وشهدت بعض الحالات قيام الجيش بفرض سيطرته على الحياة السياسية من خلال إنشاء أحزاب تابعة له، أو مد سيطرته على المؤسسات المدنية أو على القطاع الاقتصادي.

ولا شك في أن نجاح القوى المحسوبة على لتغيير وتكتلها يعد من العوامل الحاسمة في مواجهة التحديات المختلفة. فكف المؤسسات العسكرية والمنية والقوى الخارجية عن دعم النظام يعد من العوامل المهمة لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، بيد أن ظهور بديل ديمقراطي قوي وقادر على الضغط هو الذي يدفع هذه المؤسسات والقوى Handelmann and Sanders دفعاً إلى التراجع كما حدث بالبرازيل وإسبانيا وتشيلي وغيرها بخصوص المؤسسات العسكرية (1981، Sanders).

ورغم ذلك لا يوجد حالات تغيير سياسي مرت بدون عنف أو دخلت في بوطقة الحرب الأهلية والتي تتدلع نتيجة لإقصاء طرف آخر أو قيام هذا النظام بالأساس على الطائفية والقبلية والتي بالتبعية تؤدي إلى تقسيم الجيوش أو تدميرها بالكامل أو تقسيم الدولة أو تدخل الخارج إلى جانب تراجع اقتصادات هذه الدول، كحالة ليبيا واليمن ولبنان والسلفادور وأنجولا والجزائر وكولومبيا.

العلاقات المدنية العسكرية في سياق التحول الديمقراطي :

تعد ادبيات التحول الديمقراطي ان تدخل العسكر في الحياة السياسية معوق لعملية التحول الديمقراطي ، وتعد الديمقراطيات الغربية مثالا في ما يجب أن تقوم به دول التحول الديمقراطي في ما يتعلق بإعادة هيكلة العلاقات المدنية - العسكرية ، إذ تقوم هذه العلاقات في الدول الديمقراطية الراسخة على ركيزتين رئيسيتين هما :

- الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية .
- خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية . (سليمان، 2015).

ونجد أن عدة عوامل ومحددات تتفرع من هاتين الركيزتين من أهمها:

- أن النخبة السياسية التي تحظى بشرعية إنتخابية هي صاحبة القرار في شأن تخصيص موارد الدفاع.
- أن السلطات السياسية المدنية المنتخبة هي التي تنشئ الإطار القانوني الواضح للمؤسسة العسكرية .
- أن القوات المسلحة ليست فوق الدستور ، بل تخضع له .
- هناك مؤسسات سياسية تمارس الإشراف والرقابة على القوات المسلحة ،(مجلس الأمن القومي أو الدفاع القومي ، ولجنة الشؤون الدفاعية بالبرلمان.

- أن المؤسسة العسكرية جهاز محايد وغير منحاز سياسياً ، لا ينحاز لأفراد أو كيانات سياسية (الاحزاب مثلاً).
 - أن القواعد والتنظيمات والقوانين الخاصة بالمؤسسة العسكرية تنطبق حصرياً على أفرادها ولا يخضع لها المدنيون.
 - أن مناصبي القائد الأعلى ووزارة الدفاع يتولاها سياسيين مدنيين.
 - أن ميزانية المؤسسة العسكرية وأوجه صرف مواردها المالية تخضع لرقابة السلطة التشريعية وتدقيق أجهزة المحاسبة المالية في الدولة ، مثل باقي مؤسسات الدولة.
 - ان العسكريين يحظون بالاستقلالية والسلطة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية فقط.(سليمان،2015).
- ونخلص مما سبق أن الباحث حاول أن يبرز إلى الإطار النظري والحاكم لقضايا العلاقات المدنية العسكرية وكيفية تطبيقها على الحالة الليبية، من تغيير سياسي وإصلاح إلى كيفية إدارة المراحل الانتقالية للبلاد وآليات تبني مشروع وطني لليبيا الجديدة، ومن هذا المنطلق سننتقل إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التطبيق لإستشراف مستقبل هذه العلاقة بعد ثورة 17 فبراير (2011م).

قضايا العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا ومستقبل هذه العلاقات:

تعاني ليبيا من مرارة بناء المؤسسة العسكرية، فبعد ثورة 17 فبراير (2011 م) تبين مدى افتقار هذه الدولة التي تتميز بمواردها الطبيعية والمعدنية وموقعها الجغرافي المميز بين أوروبا وإفريقيا والوطن العربي، إلى الخبرة السياسية والسياسة الحزبية وكذا الأمنية والاقتصادية.

وبرزت إشكالية صياغة العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا كأحد القضايا الهامة لاسيما في دولة افتقرت بالأساس لمفهوم العقيدة العسكرية وكذا بناء مؤسستها، واعتمدت بالأساس على المفهوم القبلي وتقسيم المجتمع إلى (، أضاف إلى ذلك انتشار السلاح بين أفراد المجتمع الليبي Filípková, Kužvart, 2013 قبائل موالية وغير موالية) وانتشاره بين الكتائب الحامية للثورة بل وصل الأمر إلى حد اعتماد الحكومة على هذه الكتائب في محاربة تنظيم داعش والذي وجد في ليبيا بؤرة خصبة لانتشاره وتوسعه.

كما أن قضايا تهريب السلاح عبر الحدود الليبية وعجز الحكومة الآن عن حماية هذه الحدود والتي تبلغ 4,384 كم و 1,770 كم سواحل، وغياب التسليح اللازم لمؤسسة الأمن في ليبيا يمثل معضلة أخرى.

إلا أنه بعد قرار الحكومة الليبية -الوفاق الوطني- الأخيرة في إنشاء قوات للحرس الرئاسي لحماية مؤسسات الدولة وحماية حدودها، برزت قضية هذه العلاقة المدنية العسكرية على السطح في ليبيا وإن كان إلى الآن وفي اعتقاد الباحث لم يلتفت إلى أحد نظراً للوضع الأمني المزري، بالإضافة إلى أن هذه القوات من شروط الانضمام إليها من لديه خبرة لا تقل عن 6 سنوات، ولا أحد يعلم هل هذه القوات تهدف إلى استقطاب من ينتمي إلى النظام الليبي السابق أم أفراد الكتائب والجماعات المسلحة بعد إلقاء السلاح طوعية أم ماذا بالتحديد؟! (الشيخ ، بلا).

وفي ظل هذه الإشكالية تطفو على السطح أهم التحديات التي تواجه عمليات بناء المؤسسات الأمنية العسكرية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. الاستقطاب السياسي والمتمثلة في الانقسام السياسي والمعروفة بوجود حكومتين واحدة في طرابلس والأخرى في طبرق، مما يساهم في تسييس عملية بناء هذه المؤسسات.
2. المقاومة الداخلية والمتمثلة في بعض التيارات الغير راغبة في هذا الإصلاح.
3. محدودية الموارد والقدرات للحكومة الليبية.
4. ضعف المؤسسات السياسية في ليبيا إلى الآن.
5. الافتقار على المعرفة والخبرات في عمليات الإصلاح الأمني وعمليات نزع السلاح واندماج الجماعات المسلحة في الجيش الليبي (الشيخ ، بلا).

كما إن هناك بعض العوامل التي صّعبت من تخطي هذه التحديات وذلك على النحو التالي :

1. التهديد المتصاعد لعمليات الصراع المسلح والعنف الداخلي.
2. غياب الاجماع السياسي، وسوء الادارة في عمليات إصلاح وبناء المؤسسات الأمنية والعسكرية نظراً لإنتشار الفساد والمحسوبية منذ عهد نظام القذافي.
3. تفشي الارهاب والعنف السياسي بما في ذلك اغتيال شخصيات أمنية وعسكرية عديدة، خاصةً في شرق البلاد (كولومبيه، 2016).

ويأتي أصعب هذه العوامل والمتعلق بغياب وزارة الدفاع من النظام السياسي الليبي من الأساس منذ عهد القذافي وحتى في العهد الملكي، مما يقلل من شأن المنصب في أعين النخب والمجتمع الليبي بما في ذلك الجنود والضباط Filípková, العاملون معه، مما يساهم في صعوبة إنشاء مؤسسة عسكرية تخضع للسلطة المدنية والمساءلة) Kužvart.(2013،

وسبب الحاجة إلى معالجة المستئل الأمنية في المدى القصير، قررت الحكومة الانتقالية الأولى الاعتماد على الأولوية الثورية والجماعات المسلحة وإيكال المسؤولية الأمنية إليها، على الرغم من أن هذه المسؤولية تتحملها الدولة عادةً. وقد أفضى هذا الأمر إلى ترتيبات أمنية هجينة وقلقة، وغير متوازنة أو متناسقة بين جماعات مسلحة ترعاها الدولة ذات طابع محلي جهوي من ناحية، وأجهزة الشرطة والجيش التي كانت سابقاً هي المسؤولة عن قطاع الأمن Filípková, Kužvart.(2014، من ناحية أخرى، وليس العكس)

وقد مثل إنشاء هيئة شئون المحاربين انجازاً واعداً للكتائب المسلحة وطموحاتهم والتي تم إنشائها في عهد حكومة (عبد الرحيم الكيب)، إلا أنها لم تحظى سوى بتعاون محدود مع المجموعات الموجودة في مصراتة وطرابلس، وكذا وزارتي الدفاع والداخلية.

لقد جرى دمج هذه الجماعات المسلحة في ائتلافين هما اللجان الأمنية العليا وقوة درع ليبيا، والتي أسست كقوة درك ليبيا، والldان يحصلان على روايتهما من وزارة الداخلية الليبية ورئاسة الأركان ويخضعان إلى سلطتهما على التوالي، كما أن هناك قلة من الجماعات لا بأس بها أصبحت جزءاً من الأمن الوقائي وهو جهاز لمكافحة التجسس وتخضع لرئيس الأركان أو حرس الحدود، كما وقعت الحكومة الليبية اتفاقات مع الدول الغربية وخاصةً دول الحلف الأطلسي (الناتو) لتدريب عدد قوامه 19,500 عنصر قامت الولايات المتحدة بتدريب 8000 عنصر تحت إشراف قيادة إفريقية تابعة للبرنامج، ومع ذلك ثمة مخاوف أمريكية حول الأدوار المحددة لهذه القوة وصلاحياتها وأدوارها، ناهيك عن تأييدها من قبل الجماعات المسلحة الليبية والفصائل السياسية الليبية (ويري وكول، 2013).

وتعاني المؤسسة العسكرية في ليبيا من عجز إداري وخيم، ففي ظل حكم القذافي لم تكن وزارة الدفاع ولا رئاسة الأركان يمتلكون قواعد ومعايير للتعيين واختصاصات للتوظيف. وبسبب غياب مثل هذا الإطار، يعتمد عمل هذه المؤسسات على السياسة الشخصية، والصفقات السرية مع الجماعات المسلحة المختلفة ولا يوجد نظام لترشيد التوريدات وتطوير القوات وتدريبها ونشرها.

وبسبب غياب توجه استراتيجي تجاه إنشاء القوات المسلحة أصبح الثوار يشبهون في أن قطاع الدفاع ووزارة الداخلية يعملون على استمرار مصالح من خدموا في عهد القذافي، كما أنهم لا يثقون في أنهم سوف يتولون مناصب ذات تأثير في الدفاع أو الاستخبارات العسكرية، بالإضافة إلى أن هناك حالة من الشلل والجمود تنتاب عمل القطاع الأمني، نظراً لحالة الجمود والركود السياسي التي تعيشها ليبيا.

لقد باتت مسألة إعادة هيكلة الجهاز الأمنية في ليبيا شأناً سياسياً محضاً، في هذه المرحلة الانتقالية، ناهيك عن المسألة الفنية والتي سوف تشكل حجر الزاوية في مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا. فمع التدهور الحاد في القطاع الأمني، بات ملحوظاً أن بناء جهاز أمني موحد وفعال، من دون توافق وصالحة سياسية بين أطراف المجتمع الليبي أمرٌ مستحيل. وبسبب غلبة التنافس السياسي على بناء التوافقات بين النخب السياسية الجديدة والجماعات المسلحة المرتبطة بها، ساهم في وقوف ليبيا أمام خريطة طريق عاقت جزئياً هذا التوافق. يضاف إلى ذلك إلى أن السلطات الأمنية حتى الآن لم تقدم رؤية لإصلاح قطاع الأمن في ليبيا، بما في ذلك قوات الحرس الرئاسي الغير محدودة المعالم حتى الآن، لقد كان هناك تصور مفاده أن الأمن سيستتب في سائر أنحاء البلاد بعد الحرب الأهلية، ولكن في واقع الحال، لم تكن ثمة قوات موحدة تسيطر عليها السلطات الانتقالية وتستجيب لها (ويري و كول، 2013).

كما أن على حكومة الوفاق أن تمثل كافة الجماعات في ليبيا وتقودها بأكبر قدر من الاتفاق عبر استراتيجية (1987)، على أن Sartori النظر إلى الآخر من منظور اللعبة غير الصفيرية التي تحدث عنها جيوفاني سارتوري) يكون الاتفاق على أمرين أساسيين، الأول أسس النظام السياسي البديل، أي الدولة الديمقراطية بمبادئها ومؤسساتها وضمانياتها وعلى عدم تسييس ما لا يجب تسييسه كالدين والجيش والقضاء، والثاني خريطة الطريق للوصول إلى هذا النظام (الكواري، و ماضي، 2010).

ويرى الباحث أن الحوار الوطني سيسهم بشكل فعال في تحديد مسئوليات وحدود وسلطات الجيش الليبي، كما أنه سوف يمثل نقطة تحول هامة في صياغة علاقة الجيش المزمع بنائه مع السلطة المدنية على الأسس المعروفة في بقاء هذه المؤسسة بعيداً عن محاولات التسييس والتدخل في الحياة السياسية.

ويأتي العامل الخارجي ليلعب الدور الهام والأبرز في هذا الملف والاشكالية الهامة، وعندما نتحدث عن هذه القوى فسنبأت إلى دور الجوار الاقليمي ودول المنطقة العربية ثم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية،
(Ross & Barr:2015) ونستعرض ذلك على الوجه التالي

1. **مصر:** إن لمصر دوراً هاماً في الشأن الليبي في ظل الارتباط الحدودي عبر منفذ السلوم، وتعد مصر من الدول الأبرز تأثيراً لا سيما بعد تأييدها لعملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر ضد ثوار بني غازي مدعماً في ذلك ما تصفه بمحاربة الارهاب عبر تدريب القوات التابعة لحفتر وتقديم الدعم الاستخباراتي (<http://english.al-akhbar.com>، 2014/10/1)، كما أنها سبقت وأن قامت بقصف بعض المدن الليبية بعد مقتل أقباط مصريين من قبل تنظيم الدولة (داعش)، إلا أنه في الوقت الحالي تلعب مصر بورقة الاستقرار الأمني في ليبيا عبر دعمها لحكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج مع الجانب الإيطالي والتي يراها البعض بعد مقتل الباحث الإيطالي ريجيني واتهام إيطالية للسلطات الأمنية المصرية بمقتله.
2. **تونس والجزائر:** فبحكم التقارب الجغرافي في منطقة شمال إفريقيا تحاول كل من الدولتين لعب دوراً هاماً في كيفية جذب الفرقاء الليبيين للتفاوض وخاصةً مع الجماعات الاسلامية، مع معارضتهم للتدخل الدولي والاقليمي في ليبيا لما له من آثار سلبية في تفاقم وتأزم الوضع هناك (Boudhane, 2014).
3. **قطر والإمارات والسودان:** يعد الخليج بالإضافة إلى دولة السودان ممن لهم دور في الشأن السياسي الليبي ورغم اتفاق دول الخليج ومن بينهم قطر والامارات في تقديم الدعم للثورة الليبية في بدايتها، إلا أنه سرعان ما اختلف الجانبان في هذا الصدد وحذوت الامارات حذو مصر في محاربة الجماعات الإسلامية المسلحة وشنت غارات جوية مع مصر لقصف مواقع هذه الجماعات مما كان له أثر سلبي على الدولة والشعب الليبي لدعم عملية الكرامة وحكومة عبد الله الثاني (Wehrey, 2014)، أما السودان وقطر (<http://www.worldtribune.com>، 2014) فكانوا من الداعمين للتنظيمات الاسلامية ومن داعمي ثوار بني غازي ضد عملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر، كما عملت قطر على شحن أسلحة عبر القوات المسيطرة على مطار طرابلس (<http://www.theguardian.com>، 2014).
4. **أوروبا:** أما الدول الأوروبية فلديها تحفظاتها على الوضع في ليبيا خوفاً من أن تصبح بؤرة للإرهاب وتهديد الشركات الأوروبية العاملة هناك وفي دول المنطقة، وقد عملت أوروبا على عودة مواطنيها وعمالها العاملين في الأراضي الليبية (<http://www.wsj.com>، 2014)، كما أن أوروبا تخشى على مصالحها النفطية هناك، ومن ثم فمن مصلحتها الحفاظ ومساعدة حكومة الوفاق الليبية. لا سيما في ضوء التحذير السابق من قبل منظمة الهجرة الدولية في أغسطس 2014 من أن تفاقم الوضع في ليبيا وزيادة العنف سمثلاً عاملاً في الهجرة من ليبيا إلى أوروبا، كما أن أوروبا تنتظر إلى أيضاً مشكلة اللاجئين من قبل الدول الشرق والغرب الافريقية التي تمر عبر ليبيا إلى أوروبا، بالإضافة إلى الليبيين أنفسهم.
5. **الولايات المتحدة الأمريكية:** إن الولايات المتحدة بالتعاون مع أوروبا والاتحاد الإفريقي يدعمان أهمية الحوار الوطني بين الفرقاء الليبيين، وهو ما شجع للأمم المتحدة لإيفاد برناندينو ليون كمبعوث خاص لها في ليبيا لبدء

المحادثات بين الفرقاء الليبيين والتي أدانتها قوات فجر ليبيا من قبل (www.aljazeera.net ، 2014) ، وقد توج ذلك بحكومة الوفاق الليبية بعد أن كانت الولايات المتحدة تؤيد مع أورتقا عملية الكرامة، إلا أن هناك فريق في طبرق يعترض على هذه الحكومة بل يعتبر نفسه مصدر الشرعية.

سيبقى العامل الخارجي دوراً هاماً في تحديد بوصلة الحوار الوطني في ليبيا بين الفرقاء السياسيين، ورغم الزيارة الأخيرة التي قام بها وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا لليبيا في مايو 2016، إلا أن هذا الدور سيكون بناءً على التطور السياسي في ليبيا وفي ضوء اتجاه هذه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لحظر تصدير السلاح إلى ليبيا بالإضافة إلى فرقتين من قوات العمليات الأمريكية في ليبيا، كما أن دول كمصر والخليج والسودان (<http://aja.me/yklb>) سيكون لهم دور أيضاً

نتائج وتوصيات :

يرى الباحث أن فرص دعم المسار الديمقراطي في ليبيا يتوقف على:

- عامل التوافق السياسي بين الفصائل السياسية في ليبيا ونجاح حكومة الوفاق الليبية في لم شمل هؤلاء الفرقاء السياسيين .
- نزع السلاح وحل الجماعات المسلحة الليبية، بالإضافة إلى وضع برنامج وطني شامل وجامع يكون أحد بنوده بناء مؤسسة عسكرية بعيدة عن محاولات التسييس والحزبية، تحمي الحدود فقط وتحافظ على التراب الوطني وتخضع للسلطة المدنية، وتحافظ على النسيج والترابط الوطني بين أفراد الشعب الليبي مع استلهاهم تجارب الدول الناجحة في عمليات بناء المؤسسات والأنظمة الديمقراطية.
- دعم مسار الحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة ممثلة في مبعوثها الخاص الى ليبيا ، وذلك من خلال العمل على تعديل اتفاق الصخيرات والبناء عليه لتحقيق الاستقرار السياسي .
- إتاحة الفرصة لجميع الاطراف دون اقضاء في عملية المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي.
- وضع دستور دائم لتحقيق الاستقرار السياسي .
- خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية والابتعاد عن فكرة عسكرة الدولة .
- قيام المؤسسة العسكرية بالواجبات المؤكدة وفقاً للقانون المتمثلة في المحافظة على سيادة الدولة وحدودها والمساهمة في تحقيق الاستقرار بالبلاد .

المصادر والمراجع

- 1 - صبري، إسماعيل، وربيح، محمد محمود ،(1994) موسوعة العلوم السياسية ، (الكويت: جامعة الكويت)، ص 470.
- 2 - الجبور، محمد سمير.(2014) الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية ، (غزة: جامعة الأزهر - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، برنامج العلوم السياسية، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، ص 1
- 3 - الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (2013)،شكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 59
- 4 - الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (بلا) ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة ، (ليبيا: آراء ومناقشات، دون تاريخ) ص 125.
- 5 - بدرالدين ،إكرام عبد القادر.(1981)"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر " .أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،ص36.
- 6 - حميرة ،إسماعيل، (2009)، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ، (الجزائر: رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر)، ص 8.
- 7 - سليمان، هاني .(2015) قراءة في كتاب العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية)، ص 23.
- 8 - حمادي، عبدالفتاح .(2012) الديمقراطية، في محمد طه بدوي وآخرون، مقدمة في العلوم السياسية ، (الإسكندرية: قسم العلوم السياسية بجامعة الاسكندرية).
- 9 - فريدريك ويري وبيتر كول،(2013) بناء قطاع الأمن في ليبيا ، (بيروت: مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، يونيه 2013).
- 10- شيفز، ك.ومارتنيني، ج.(2104) ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية ، (الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند، ترجمة: إدريس محمد علي قناوي)، ص 35.
- 11- العثماني، سعد الدين (2010). دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2982، بتاريخ 5 نوفمبر.
- 12- الفريق الليبي، (2016) ورشة مستقبل الثورات في العالم العربي ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 18، يناير 2016)، ص 217.
- 13- أميدة، عاطف عبد اللطيف ،(2014)، غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، ليبيا المستقبل ، 12 مارس 2014.

- 14- علي ، خالد حنفي (2014)، **خصوصية التيار الاسلامي في ليبيا** ، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة الديمقراطية، عدد 55، أبريل 2014)، ص 82-97.
- 15- ماضي ،عبد الفتاح ، (2016)، **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات** ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 18، يناير 2016)، ص19-21
- 16- ماضي ،عبد الفتاح ، (2012)، **مداخلة في المحور الثالث: "التغيرات العربية ودور المؤسسات العسكرية والأمنية، مؤتمر: "تحديات الديمقراطية في العالم العربي" (بيروت: مركز عصام فارس للدراسات اللبنانية، يونيو 2012)، ص 1-2.**
- 17- كولومبيه ، فرجيني ، (2016)**الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خصم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد الغدافي**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 18، يناير 2016)، ص 100.
- 18- الكواري ،علي خليفة ، و ماضي ، عبد الفتاح ، (2010)، **مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 373، مارس 2010).
- 19- Meghan Schwan,(2013) **The Absence of Solidarity: Political Institutions**, (London: Western University's Leadership and Democracy Lab, Unpacking Democratic Transitions: The Case of Libya) P.8-9.
- 20-**Small Arms Survey(2012), Armed Groups in Libya: Typology and Roles** (Geneve: Graduate Institute of International and Development Studies, Research Notes Armed Actors, Number 18, June 2012) P. 1-3
- 21-Fredric Wehrey(2014), **Ending Libya's civil war. Reconciling Politics, Rebuilding Security**, (USA: Carnegie Endowment for International Peace, September 2014) at: <http://ceip.org/11aHelc>
- 22- Virginie Collombier(2015), **Libya's Political Dialogue Needs More Security Content**, Arab Reform Initiative, September 2015 at: <http://bit.ly/1PWUR3G>
- 23- Bard Kartveit,(2014) **Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review**, (Norway: University of Oslo, CHR Michelsen Institute, June 2014), P. 6.
- 24- Samuel P.Huntington,(1957) **The Soldier and State**, (USA: Harvard University Press), P.12
- 25- Iain Mclean and Alistair McMillan,(2003) **The Concise Dictionary of Politics**, (NewYork: Universirty of Oxford), P. 414-415
- 26- Samuel P.Huntington,(1991) **the Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, (Norman: University of Oklahoma Press.), P.37-38.
- 27- Howard Handelman and Thomas Griffin Sanders(1981), **Military Government and the Movement towards Democracy in South America** (Bloomington: Indiana University Press.), P.373
- 28- Sergio Bitar and Abraham F. Lowenthal (Eds.)(2015), **Democratic Transitions: conversation with World Leaders** (Baltimore: Hopkins University Press)
- 29- Lenka Filípková, Jan Kužvart,(2013), **SECURITY SECTOR REFORM (SSR) IN LIBYA**, Assesment of the Situation and Evaluation of Perspectives for the Czech Republic and NATO, Background Paper, (Prague; Prague Security Institute Studies, Ministry of Foreign Affairs of the Czech Republic, September 2013), P.2-3

- 30- Wolfram Lacher and Peter Cole,(2014), **Politics by Other Means: Conflicting Interests in Libya's Security Sector, Small Arms Survey**, Working Paper 20, October 2014, at: <http://bit.ly/243kEAd>
- 31-Florence Gaub,(2013), **Libya: the struggle for security**, (Paris: European Union Institute for Security Studies, June 2013), P. 2-4
- 32- Giovanni Sartori,(1987), **The Theory of Democracy Revisited**, (Chatham: Chatham House Publishers,), P. 224
- 33- Mattia Toaldo,(2016), **Libya: security, economic development and political reform**, (Germany: Freidrich Ebert Stiftung, April, 2016), P. 11
- 34-Daveed Gartenstein-Ross & Nathaniel Barr, Dignity and Dawn: **Libya's Escalating Civil War**, (Netherlands: The International Centre for Counter-Terrorism – The Hague “ICCT”, February 2015), 39-42
- 35- “Egypt Offers to Train Libyan Army to Bolster Fight against Islamists”, Al-Akhbar, 1 October 2014, <http://english.al-akhbar.com/node/21790>
- 36- Yacine Boudhane,(2014) “Algeria's Role in Solving the Libya Crisis”, Washington Institute for Near East Policy, 28 August 2014, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis>.
- 37- Frederic Wehrey,(2014), “Is Libya a Proxy War?”, The Washington Post, 24 October 2014, <http://www.washingtonpost.com/blogs/monkeycage/wp/2014/10/24/is-libya-a-proxy-war/>
- 38- “Libya Threatens to ‘Sever Relations’ with Qatar over Arms Delivery to Islamist Rebels”, World Tribune, 16 September 2014, <http://www.worldtribune.com/2014/09/16/libya-threatens-sever-relations-qatar-arms-delivery-islamic-militia/>
- 39- Chris Stephen,(2014), “Libya Accuses Khartoum of Flying Weapons to Islamist Rebels in Tripoli”, The Guardian, 7 September 2014, <http://www.theguardian.com/world/2014/sep/07/libya-khartoum-weapons-islamist-rebels>
- 40- See “Libya Violence Forces Countries to Evacuate Workers, Nationals”, Voice of America, 31 July 2014; Benoit Faucon, “Eni, Repsol Expatriates Evacuated from Libya”, The Wall Street Journal, 20 July 2014, <http://www.wsj.com/articles/eni-repsol-expatriates-evacuated-fromlibya-1405893922>
- 41- “Libya Fighting Hits Migrants Hard: IOM”, Daily Star (Beirut), 29 August 2014.
- 42-“Libya Dawn Militia Rejects UN Talks”, 30 September 2014, www.aljazeera.net
- 43- <http://aja.me/yklb>
- AlJazeera.net: <http://aja.me/5dwj> 44

45- الموقع الإلكتروني هفيجنتون بوست عربي:

http://m.huffpost.com/ar/entry/9883246?utm_hp_ref=arabi&ir=Arabi